بذور السيادة: إعادة تشكيل النظام الغذائي السوداني

شبكة سيادة
SIYADA NETWORK

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

بذور السيادة: إعادة تشكيل النظام الغذائي السوداني

الكاتب: أبوبكر عمر

الترجمة من العربية للإنجليزية:
ألفة دربال - Vice versa Translation services

تصميم واخراج: ozads.org

شبكة سيادة
SIYADA NETWORK

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

نوفمبر 2023

هذا العمل بالتعاون بين
مؤسسة روزا لكسمبورغ،
وشبكة شمال افريقيا للسيادة
الغذائية

تم دعم هذا العمل من قبل
مؤسسة روزا لكسمبورغ

ان محتوى هذه المطبوعة
هو مسؤولية الكاتب ولا يعبر
بالضرورة عن موقف مؤسسة
روزا لكسمبورغ أو شبكة شمال
إفريقيا للسيادة الغذائية.

الفهرس

الكاتب 6

مقدمة 7

مدخل: حزام الفوضى النيوليبرالية 7

تحطيم نظم الغذاء المحلية 8

ملامح عامة عن قطاع إنتاج الغذاء السوداني 10

هيكلة وشبكات استخلاص الموارد الغذائية بالسلاح الناري 13

لحظات ما قبل الكارثة 15

سناريو يوم القيامة 20

خاتمة: بذور السيادة 22

المراجع 24

ملحق 28

أبوبكر عمر دفع الله عمر

خبير سوداني في مجالات الزراعة والأنظمة الغذائية، ومهتم بقضايا التغيير التحويلي في النظم الغذائية بهدف تحقيق السيادة الغذائية كرافعة لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة.

مقدمة

يتناول هذا المقال قصة النضال الشعبي السوداني المستمر لأكثر من قرن من الزمان في مواجهة نظام الطاعة مقابل الغذاء يصطحب هذا المقال القارئ في رحلة تلقي الضوء على الملامح العامة لممكنات السودان الغذائية، بالإضافة لوضعية نظامه الغذائي وأداءه قبل الحرب، و يسلط الضوء على التأثير العميق الذي حدث خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الصراع. كما يتناول بعضا من العوامل الهيكلية والتاريخية المسؤولة عن إدامة الجوع وهشاشة النظام الغذائي. و أخيرا يستعرض المقال بعضا من البدائل و المجهودات الشعبية والقاعدية الحالية لتغيير ذلك الواقع.

مدخل: حزام الفوضى النيوليبرالية

تتميز دولة السودان بطبيعية متنوعة تشمل الصحراء الكبرى في الشمال وسهول السافانا والغابات في الجنوب. ويقع السودان داخل حدود مداري السرطان والجدي حيث يخضع بشكل متزايد للعواقب العنيفة لتغير المناخ، والتي تظهر في شكل حالات الجفاف المتكررة والفيضانات المدمرة. يُشير كريستيان بارينتي إلى هذه المنطقة ب»مدار الفوضى» - وهي منطقة تضم دولًا حديثة الاستقلال، تتصارع مع أزمات اقتصادية وسياسية حادة، مع الإعتماد بشكل كبير على الزراعة والرعي وصيد الأسماك من أجل الحصول على قوتها. خدمت هذه الدول كساحات معارك بالوكالة منذ الحرب الباردة التي خلفت ورائها إرثا من المجموعات المسلحة، والأسلحة الرخيصة، وشبكات التهريب. وفي أواخر سبعينيات القرن الماضي، أجبرت من قبل البنك وصندوق النقد الدوليين على إعادة هيكلة اقتصاداتها بتطبيق السياسات النيوليبرالية؛ فتمت خصخصة اقتصاداتها بشكل مفرط حتى شملت جيوشها. في كتابه «مدار الفوضى، تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف» يستعرض كريستيان رؤية مفادها أن التغيرات العنيفة في المناخ تزيد من شدة الأزمات الاقتصادية والسياسية والتدخلات العسكرية الموجودة مسبقا منتجة ما سماه « التجمع الكارثي» الذي شرحه بقوله: «أدعو هذا التّلاقح بين الكوارث السياسية والاقتصادية والبيئية بالتجمع الكارثي. لا أعني بالتجمع الكارثي مجرد حدوث عدة كوارث في الوقت ذاته، واحدة فوق الأخرى. بل أحاجج بأن المشاكل تتشابك وتضخم بعضها بعضا، بحيث تعبر كل واحدة عن نفسها من خلال حادثة أخرى».[1]

تحطيم نظم الغذاء المحلية

في صبيحة الثاني من سبتمبر 1898م، ومن أجل الحفاظ على الاستقرار في الحدود الجنوبية لمصر، التي كانت مستعمرة حيوية للتجارة البريطانية، استخدم الجيش الإنجليزي المصري بنادق مكسيم ضد جيش الخليفة عبد الله التعايشي الذي كان مسلّحا بالحراب، والخناجر، والبنادق. وأدى ذلك إلى خسائر فادحة في الأرواح، حيث قُتل ما يقرب من 10000 جندي من الجانب المعارض. كانت معركة كرري بمثابة نهاية لغزو دام 15 عامًا بدأ في بورتسودان، مما يدل على سقوط الدولة المهدية. دخل الجيش الإنجليزي المصري بقيادة كتشنر مدينة أمدرمان، عاصمة الدولة المهدية، فوجد ان الخليفة الهارب قد ترك سكانا كادوا ان يفنوا جوعا ولا طاقة لهم بقتال، سلموا أمرهم للجيش الغازي مباشرة مقابل الحبوب التي جاءت معه من مصر على شبكة السكة الحديد التي أنشأها أثناء تقدمه جنوبا.[2]

درب الحكم الإنجليزي المصري حلفائه المحليين ووظف بعضهم في عمليات تأمين الأراضي ومكافئة سكانها بالغذاء. وبانسجام تام فتكوا بكل من أبى أن يمتثل لتلك المعادلة وقاموا بمد الطرق وخطوط السكك الحديدية لنقل المواد الغذائية إلى المناطق التي في حاجة للغذاء. وقد تم اختيار هذه المناطق استراتيجياً لإقامة القواعد العسكرية.

عملت هذه النقاط لاحقا كمراكز لبيع الغذاء المستورد وسحب المحاصيل المحلية بهدف تقليل تكلفة المشروع الأمني.[3] استخدم الحكم الإنجليزي المصري تلك الشبكة اللوجستية لتحفيز السكان على استبدال زراعة غذائهم بزراعة المحاصيل ذات الطلب العالي في الأسواق العالمية. كما أنشأ قوات خاصة للدفاع عن تلك الشبكة أمام الشعوب الثائرة على الاحتلال معلنا بذلك أنشاء نظام سوق الحبوب الموحد.[4] و نظرا لعدم اعتبار السودان مستعمرة هامة لبريطانيا، كان الامن من أولويات الحاكم العام الأوتوقراطي، الأمر الذي أدى لنشوء الدولتية ذات السياسات قصيرة الأمد والتي لم يهتم فيها الحاكم العام سوى بالميزانية السنوية لنظامه الذي اجتهد هو وحلفاؤه في الحفاظ على استقرار امتيازاته.[5] أدّى ذلك إلى انهيار الأنظمة الغذائية المحلية أمام مد ذلك النظام المركزي الموحد، فتدرجت الشعوب السودانية في فقدان سيادتها الغذائية وسقطت في حلقة الجوع الشريرة.

ورث حلفاء الاستعمار هذا النظام في بداية جانفي 1956، وظلوا يتصارعون حول كل شيء عدى تلك الميزانية السنوية والمحافظة على استقرار الامتيازات. بعد شهرين فقط من الاستقلال،[6] قمعت الدولة السودانية المستقلة حديثا الشعوب المحتجة على السياسات الزراعية وقتلت أكثر من 200 مزارع في "مشروع جودة" بحبسهم في مخزن ضيق حتى هلكوا اختناقا.

كـما واصلـت في مـشروع التقشـف، وأهملـت الدولـة واجبهـا في توفـير الغـذاء للمواطنـين، واختـارت منـح القمـح، لتسـتفيد لاحقًـا مـن اسـتيراده. وتمـددت في إنشـاء مشـاريع الزراعـة المطريـة شـبه الميكانيكيـة عـلى حسـاب المراعـي، حتـى تلفـت التربـة.

و في سـنة 1978، جـاء الإعـلان الرسـمي لعمليـة خـروج الدولـة مـن إدارة الاقتصـاد بتطبيـق حزمـة الإصلاحـات الهيكليـة الأولى التـي كيفـت الاقتصـاد ليصبـح السـاحة المثاليـة لرسـملة المحاصيـل السـودانية، معبـدة بذلـك الطريـق للمؤسسـات المعصومـة عـن المسـائلة بموجـب القانـون، كبنـك فيصـل، للمضاربـة في الغـذاء.[7] صـدر السـودان 691,000 طـن ذرة للمملكـة العربيـة السـعودية أثنـاء موجـة جفـاف 1985-1982والتـي عـانى فيهـا 70 % مـن السـودانيين مـن الجـوع الحـاد.[8] كان أكـبر وقـع ذلـك الجـوع عـلى مجتمعـات الرعـاة، فبسـقوط قبضـة السـوق عليهـم انتقلـت كامـل ثروتهـم ككتلـة اجتماعيـة إلى خزائـن رأس المـال التجـاري. مـن جهـة أخـرى، ضرب الجـوع العـمال الزراعيـين وفـرض عليهـم رأس المـالي التجـاري العمـل بأجـور ثابتـة في مقابـل أسـعار الغـذاء المتصاعـدة.[9]

مثّـل تصديـر البـترول في عـام 1998م لحظـة الفـراق بـين نظـام الإنقـاذ وشـعارات «نـأكل مـما نـزرع». تراكمـت العملـة الصعبـة فتوسـع النظـام في عمليـات الاسـتيراد الاسـتهلاكي لخدمـة المـدن، ووكل المليشـيات الريفيـة لـضرب التمـرد في الريـف (شـكل 1). و في عـام 2011 اسـتفاق النظـام عـلى انفصـال الجنـوب و اسـتنزاف موارده المالية الحيوية، فـشرع في إجـراءات التقشـف وقمـع التمـرد الشـعبي في سـبتمبر 2013 بوحشـية. بلغـت الضائقـة الغذائيـة أشـدها في أواخـر عـام 2018م، فخـرج السـودانيون في ديسـمبر ذلـك العـام مـن أقـصى مناطـق الريـف السـوداني في مايرنـو، ولايـة النيـل الأزرق، منددين برفـع سـعر قطعـة خبـز القمـح المطحـون في الخرطـوم مـن جنيـه واحـد إلى ثـلاث جنيهـات، ومنادين بإسـقاط النظـام. لعـل الجمـوع وإن لم تنطقهـا فصيحـة، كانـت تطالـب بإسـقاط نظـام سـوق الحبـوب الموحـد. جـاء رد النظـام عـلى هـذه المطالـب بإعـلان الحـرب الشـاملة، ربمـا لإعـادة خلـق نفـس الظـروف الهشـة التـي سـمحت لتحالـف السـلاح مـع النخبـة لتأسـيس دولـة أمنيـة قائمـة عـلى معادلـة الغـذاء مقابـل الطاعـة.

شكل 1: كميات استيراد واستهلاك القمح (1960-2020)

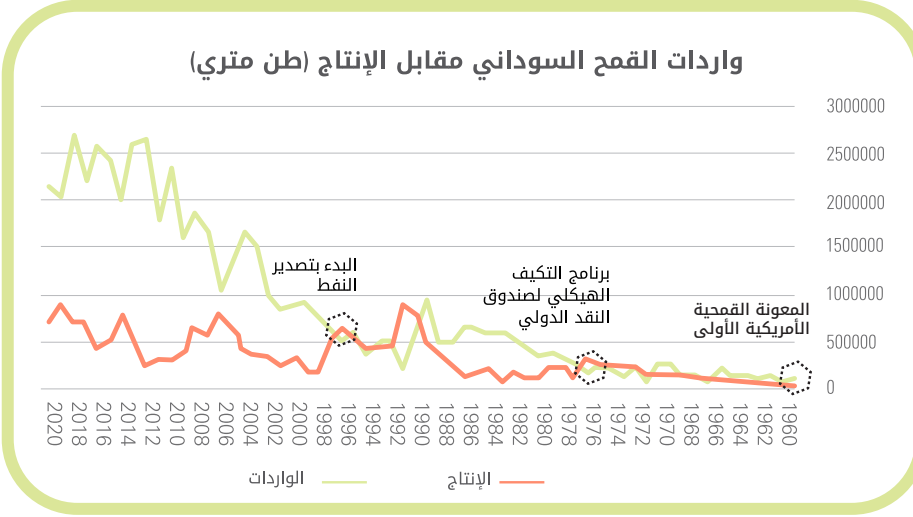

المصدر: (United States Department of Agriculture, 2021)

ملامح عامة عن قطاع إنتاج الغذاء السوداني

قدرت المساحة القابلة للزراعة بحوالي 134 مليون فدان، أي 30 % من المساحة الكلية. أشارت التقديرات إلى أن المستغل منها لا يتعدى 20-30 %، ولكن بخلاف الفهم الشائع، تشيرالتقارير إلى دمار لحق بالتربة في الكثير من المساحات غير المزروعة نتيجة لعقود من الزراعة شبه الميكانيكية التي أزاحت الرعي، حارمة بذلك المجتمعات الميكروبية من التجدد، حتى صارت غير صالحة لا للزراعة ولا للرعي. كما قدرت مساحة الأراضي الغابية والمراعي ب 52 و118 مليون فدان تواليا.[10] ومع ذلك، ونظرًا لعدم كفاية الاهتمام في السياسات والبحث والتطوير، يواجه السودان حاليًا تحديات باعتباره دولة تعاني من ندرة المياه؛ حيث قلت حصة الفرد فيها عن 1000 مكعب سنويا.[11] بالإضافة إلى ما وفره السودان أيضا كموطن لأحد أكبر القطعان الحيوانية في إفريقيا، بإجمالي يقدر ب 105.6مليون رأس.[12]

مثّل النظام الغذائي بشكل عام، متضمنا المحاصيل، والثروة الحيوانية، والتصنيع الزراعي، والتجارة، والبنية التحتية، والنقل، والمناخ، وغيرها، الأرضية الأساسية للاقتصاد السوداني؛ يشارك فيه القطاع الإنتاجي بحوالي 31 % من الناتج المحلي الإجمالي، و55 % من الصادرات، ويوفر سبل المعيشة ل 65 % من السكان.[13]

أتاحت الخصائص البيئية الزراعية في السودان تنوعا كبيرا في زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات، حيث تضمنت التركيبة المحصولية المحاصيل الحقلية؛ الحبوب، والبذور الزيتية، والأعلاف، والمحاصيل الصناعية؛ والمحاصيل البستانية؛ والمنتجات الغابية غير الخشبية. أنتجت المحاصيل من خلال ثلاثة أنظمة رئيسية؛ الزراعة المروية، والزراعة المطرية التقليدية في الحيازات الصغيرة، والزراعة المطرية شبه الميكانيكية (الشكل 2). تهطل الأمطار في موسم واحد ما بين جويلية وأكتوبر، حيث تبتدئ عملية تحضير الأرض وزراعة الدخن والذرة الرفيعة، كمحاصيل الكفاف الرئيسية، وبقية المحاصيل المطرية بين جوان و جويلية، وتحصد فيما بين نوفمبر وديسمبر (الموسم الصيفي أو الخريفي). بينما يزرع القمح من ضمن المحاصيل الشتوية في نوفمبر ويحصد في مارس (الشكل 3).

أما الشق الحيواني، فتضمن إنتاج الماشية والأسماك. تفرع إنتاج الماشية هو الآخر لثلاثة أنظمة؛ الإنتاج ضمن أنظمة الرعي الطبيعية (مرتحلة)، والإنتاج في مخططات الرّي وخروف الأنهار (مستقرة)، والإنتاج ضمن الأنظمة التجارية كالحظائر ومزارع الألبان والدواجن. تمتلك قبائل الرحل معظم الثروة الحيوانية في السودان وتربيها في المراعي الطبيعية في ولايات كردفان ودارفور (غرب السودان) حيث تعتمد في سقايتها على الأنهر الموسمية، والآبار، والحفائر(الشكل 4). أما بالنسبة لعمليات الإنتاج السمكي، فتمارس على نطاق صغير وتركز بالكامل تقريبا على خدمة الأسواق المحلية. كما أن المواقع الهامة للصيد إما تعاني من الصيد الجائر كبحيرة سد جبل أولياء، أو غير مستغلة تقريبا كبحيرة النوبة والبحر الأحمر.[14]

نظرة عامة للأداء الاقتصادي لهذه الأنظمة المختلفة توضح أنه فيما بين عامي 2009 و2013، ساهم الإنتاج الحيواني بنسبة 47 % من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، تلته المشاريع المروية الكبيرة ب 28 %، والزراعة المطرية التقليدية في الحيازات الصغيرة ب 15 %، والغابات بنسبة 7 %، والزراعة شبه الميكانيكية بنسبة 3 %.[15]

أنتج صغار المزارعين الجزء الأكبر من الغذاء في السودان. حيث شكلوا 65 % من المزارعين، وغطت زراعتهم، التي وفرت غذائهم، 60 % من الأراضي المزروعة، بمتوسط 5 أفدنة. كما وفرت أراضيهم ومخلفات محاصيلهم مناطق الرعي الأساسية التي أتاحت الإنتاج الحيواني الكثيف.[16] يوضح الشكل 5 كيف تشابكت الأنظمة الإنتاجية المختلفة مشكّلة سبل المعيشة المرتبطة بالزراعة في السودان.

شكل2: توزيع أنظمة الزراعة السودانية

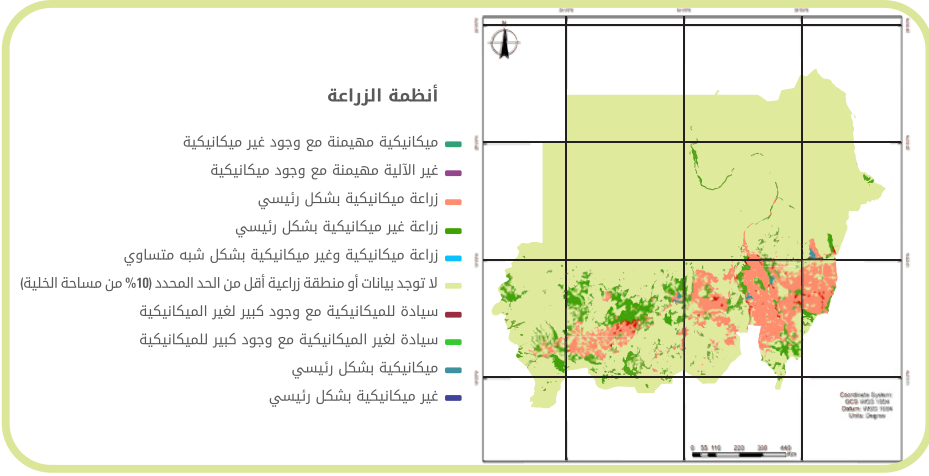

المصدر: (Sudan Soil Information System, 2022)

شكل3: تقويم المحاصيل السوداني

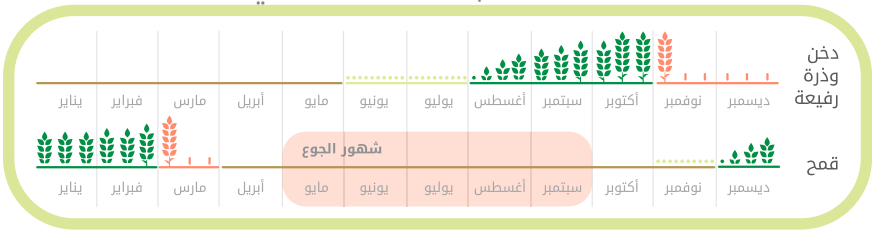

المصدر: (FAO, 2023)

شكل4: الهجرة الموسمية لمجموعات الرعي

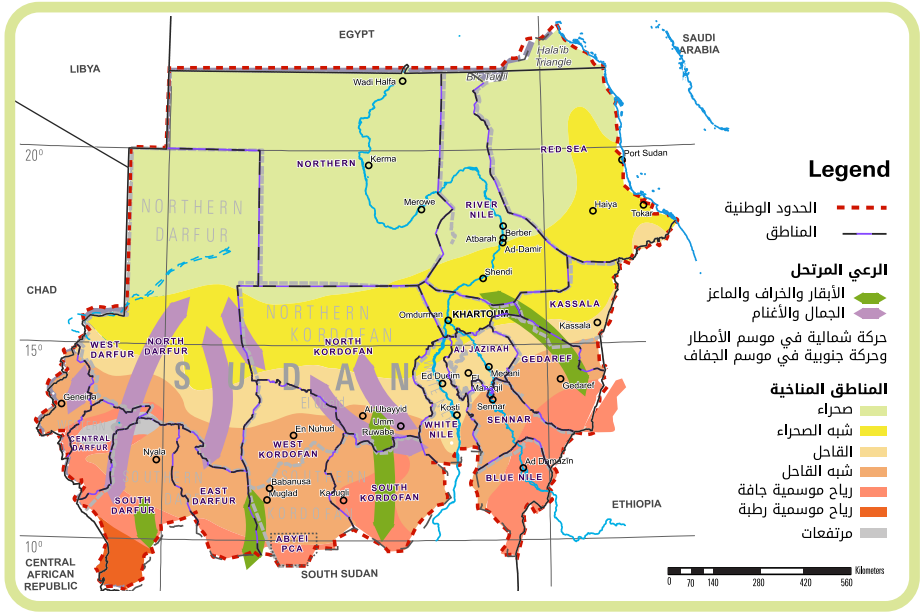

المصدر: (WFP, 2016)

شكل 5: توزيعات مناطق كسب المعيشة

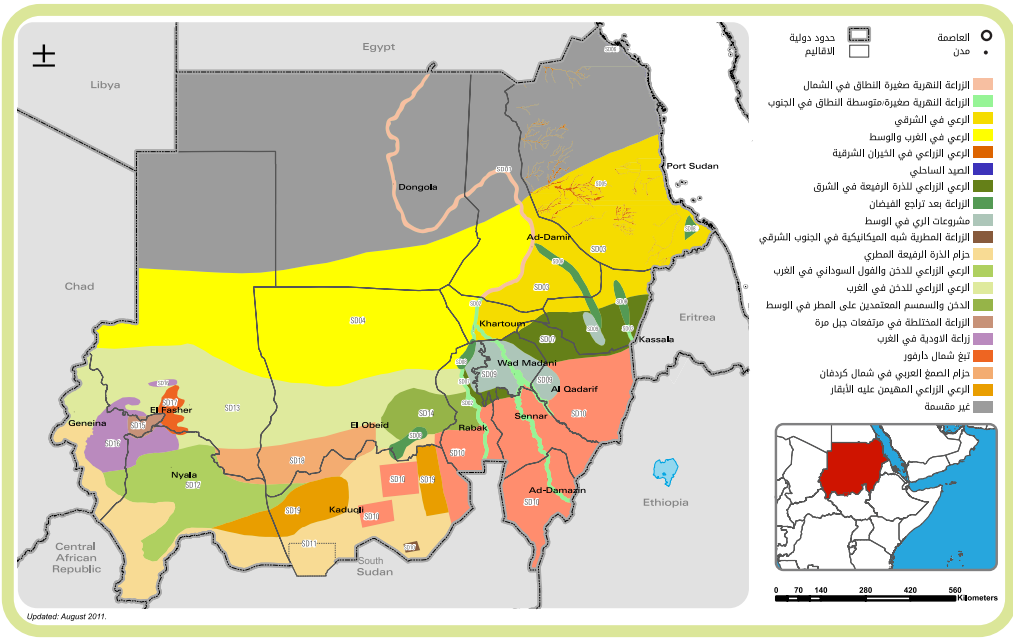

المصدر: (FEWS NET, 2014)

هيكلة وشبكات استخلاص الموارد الغذائية بالسلاح الناري

استمر ضعف التنظيم المعبر عن مصالح صغار منتجي الغذاء؛ العاملات والعمال الزراعيين، وصغار المزارعين، والرعاة، والرعاة الرحل، وصغار صيادي الأسماك، فرزخوا تحت رحمة منافسيهم الكبار، وجيوش التجار، والمليشيات، والوسطاء، والمضاربين الذين تسببوا في ارتفاع أسعار بيع الغذاء النهائية للمستهلك.

انعدمت الخيارات أمام صغار منتجي الغذاء في الريف في موسم الجفاف، أو ما يعرف محليا بشهور الجوع، وأثناء مواسم الإنتاج، فاضطروا إلى استدانة الغذاء، والعلاج، وأدوات وخدمات الإنتاج، والحماية من التجار وحملة السلاح. تحتّم عليهم خدمة تلك الديون عينيا من إنتاجهم مباشرة بعد الحصاد لتفادي السجن. تمثل تلك القروض العينية والخدمية، ذات معدلات الفائدة المفرطة، أولى مراحل سحب وتجميع الإنتاج الغذائي لصالح كبار المصدرين والمصنعين. بخلاف صغار المنتجين، تمتع هؤلاء القلة بمداخل متنوعة لتمويل المالية العامة ذو معدلات الفائدة المنخفضة. على جانب الحماية، انسحبت الدولة تدريجيا من أدورها فوجد صغار المنتجين في الحقول، ومسارات الرعي، والأسواق أنفسهم في مواجهة عصابات النهب المسلحة. نتيجة

لذلك انتشر حمل السلاح لأغراض الحماية الشخصية، كما نشأت المليشيات الريفية وازدادت وتيرة انضمام المنتجين إليها بغرض حماية أهاليهم وأنشطتهم الاقتصادية. تصارعت هذه المليشيات لأجل السيطرة على ثروات البلاد البترولية في المراعي الطينية، أو الذهب في السافانا الفقيرة والصحاري. وقامت بإيصال تلك الموارد بكفاءة وبتكلفة منخفضة إلى الأسواق العالمية.[17]

فرض ظهور قوات الدعم السريع كميليشيا مهيمنة ذات تفوق عددي وعسكري نوعا من الاستقرار خصوصا في مناطق الصراع العالي بين الرعاة حول الأرض. برعت قوات الدعم السريع في خلق الشراكات فاستوعبت المليشيات الأصغر عددا داخل هيكلها كما هي دون تغيير سلاسل القيادة والولاء فيها. ونسبة لتنظيمها العسكري، وإمكانياتها اللوجستية، وسيطرتها على الفائض الاقتصادي، وفرت الخدمات الاجتماعية على غرار وصفات البنك والصندوق الدوليين؛ قامت وحدات الدعم السريع بحفر الآبار، وقدمت الرعاية الصحية وحملات التطعيم، وأشرفت على الإرشاد الريفي وتنمية مهارات ريادة الأعمال! بالإضافة لذلك، نظمت قوات الدعم السريع، المليشيا الأنجح في السودان، دوريات لتأمين مواسم الحصاد، وحمت مسارات القطعان من مراعي كردفان ودارفور إلى أسواق التصدير في ليبيا ومصر، واستوعبت قوى العمل غير الماهرة على أساس دائم وموسمي، كما وفرت بوابة لتصدير العمالة في هيئة مقاتلين للمشاركة في حروب ملوك وأمراء شبه الجزيرة العربية. و كان استخلاص الإنتاج من الريف يتم عبر سلاسل منظمة من البشر والسلاح حتى يصل إلى كبار التجار، أصحاب السعات التخزينية الكبيرة في الأسواق الرئيسية المتصلة بالمصنعين والمصدرين، وذلك من ضمن عسكرة الإنتاج الريفي في حزام الفوضى النيوليبرالية.[18]

توزعت الأسواق الكبيرة التي عملت كنقاط ربط وتجميع للإنتاج الغذائي في المدن الرئيسية على النحو التالي؛ الفاشر ربطت غرب السودان وارتبطت بكل من الجنينة على الحدود الغربية مع تشاد، ونيالا التي ربطت دولتي جنوب السودان وإفريقيا الوسطى؛ الأبيض ربطت غرب ووسط وجنوب السودان؛ كادوقلي ربطت جنوب البلاد ودولة جنوب السودان. الدمازين والقضارف ربطت وسط وشرق السودان بالإضافة لكل من إثيوبيا وإرتريا، كما ربط بورتسودان الأسواق العالمية في عمليات تصدير خام المحاصيل والثروة الحيوانية واستيراد خام ودقيق القمح. أيضا ربطت دنقلا شمال البلاد ومثلت السوق الرئيسي للقمح المنتج محليا. مثلت الخرطوم نقطة الربط الاستراتيجية بين جميع هذه الأسواق، بما فيها سوق المويلح، جنوب غرب أمدرمان، الذي يعد أشهر أسواق المواشي في افريقيا والمشرق. لم تكن الخرطوم نقطة لربط الأسواق الغذائية فحسب، بل أيضا، حوت معظم البنية التحتية للصناعات الغذائية والعلاجية البيطرية في السودان؛ مطاحن الغلال، ومصانع

الزيوت والألبان والأعلاف، ومعامل تصنيع اللقاحات والأمصال، وغيرها من الصناعات المساندة لنظم الزراعة والغذاء كالصناعات البلاستيكية، ومراكز تخزين وتوزيع الوقود والغاز، والبنوك، والشركات الزراعية، ومراكز البحث والتطوير الزراعي والحيواني والمائي، ومؤسسات الدولة الاتحادية.

لحظات ما قبل الكارثة

وفرت الجهود الانتاجية للريف كامل حصيلة السودان التصديرية، نصفها من الإنتاج الغذائي؛ محاصيل نقدية، ومنتجات غابية، وماشية، ونصفها الآخر من الذهب والبترول. ظلت هذه الجهود عاجزة عن دفع فواتير رغيف القمح المستورد من ضمن أنماط الاستهلاك عالية التكلفة التي اعتمدت عليها الحكومات السودانية لعقود في دعم الطبقات الوسطى الحضرية حرصا على استمرار الاستقرار الاجتماعي والسلم السياسي. استجابت الحكومات المتعاقبة لذلك الميل في ميزان المدفوعات بموجات عنيفة من التقشف والتحرير الاقتصادي.[19]

ظل النظام الغذائي السوداني، الهش أساسا، يتصدع في السنوات الأخيرة إثر صدمات تلك الموجات التقشفية، والصراع السياسي، وجائحة كوفيد19-، والعنف والنزاعات المحلية، وموجات الجفاف والفيضانات، وتفشي الأمراض والآفات النباتية والحيوانية، وارتفاع تكاليف الطاقة (الغذاء، والوقود، والكهرباء) وتكاليف تشغيل الأعمال، بالإضافة إلى تدهور الأمن عامة والذي كانت أوضاعها الأكثر حرجا في ولايات النيل الأزرق، وجنوب وغرب دارفور، وجنوب وغرب كردفان. تضافرت العوامل حتى بلغت مستويات «الجوع الحاد» أو «المرحلة 3» في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي حدودا قياسية في مارس 2023، شملت 11.7 مليون شخص، أو واحد من كل أربعة من السكان. كان من بين هؤلاء 3.1 مليون شخص في «المرحلة 4» أو «مرحلة الإغاثة الإنسانية». سجلت شمال ووسط وغرب دارفور، والخرطوم، وكسلا أعلى درجات الجوع الحاد، بينما سجلت النيل الأبيض أعلى عدد من حالات المرحلة 3 والمرحلة 4 في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي،[20] عانى أكثر من 3 ملايين طفل تحت سن الخمس سنوات من الهزال العام الماضي 2022. تعرّض منهم أكثر من 611 ألف طفل لسوء التغذية الحاد الشديد و2.4 مليون طفل لسوء التغذية الحاد المعتدل، كما أوهن سوء التغذية الحاد أكثر من 936 ألف امرأة من الحوامل والمرضعات وهن الآن في حاجة للعلاج.[21]

لحق بالانهيار المستمر للعملة ارتفاع مستمر في أسعار البضائع المستوردة ومن بينها مدخلات الإنتاج الزراعية. ارتفعت تكلفة السلة الغذائية بحوالي 25 % مقارنة بالعام السابق. ارتفعت أسعار الدخن والفول السوداني ب 71 % و59 % على التوالي، وبالرغم من حصاد الموسم المنصرم بداية العام، فقد ارتفعت أسعار الدقيق ب 11 % مقارنة بالعام السابق.[22] ضيقت تلك الزيادات على غذاء الأسر،

خصوصا خلال شهور الجوع.[23] كما اشتكى مزارعو شمال ووسط دارفور، وشمال وغرب كردفان، وسنار، والقضارف، وكسلا، والشمالية من مشاكل تسويق بسبب ارتفاع أسعار الترحيل، وضعف البنية التحتية، وانعدام الأمن.[24] تضخمت أسعار الوقود ومدخلات الإنتاج الزراعية إلى 90 % في أواخر عام 2022، مما أدى لتآكل آثار الزيادة الإنتاجية المتحققة في ذات عام 2022؛ بلغت الكمية المنتجة من حبوب الدخن، والذرة، والقمح 7.4 مليون طن، 13 % فوق متوسط الخمس سنوات السابقة و45 % زيادة عن إنتاج2021، ولكن ظلت أسعار الحبوب مرتفعة.[25] توقعت منظمة الزراعة والغذاء (FAO) أن ينخفض إنتاج القمح ب 30 % عن العام السابق لحوالي 476 ألف طن لحصاد مارس 2023، وأن يتراجع إنتاج كل من القطن، والسمسم، وعباد الشمس في عام 2023 مقارنة بالسنوات السابقة. عزت المنظمة هذا التراجع لعدة أسباب تكالبت جميعها لتعيق الأنشطة الزراعية ومن ضمنها النقص الحاد في البذور المحسّنة و المدخلات الأخرى كالأسمدة والمبيدات والأدوات مع ارتفاع أسعار المتوفر منها، وشح التمويل الزراعي، وارتفاع تكاليف العمالة الزراعية، وتدهور الوضع الأمني.[26]

استثمرت الدولة اقل من 1 % من الناتج القومي الزراعي في أغراض البحث والتطوير الزراعي (شكل 6)،[27] وفي عام 1996، خرجت من ملف إنتاج البذور المحسنة حين حولت إدارة إنتاج البذور لجهة منظمة لمصلحة القطاع الخاص، الذي، ونسبة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، فضل الاستثمار في أنشطة ذات دورة رأس مال قصيرة، كاستيراد التركترات، فلم تتوفر سوى 11.5 % فقط من حوجة البلاد من البذور المحسنة (شكل 7).[28] أوصدت أبواب الإرشاد، والتمويل، والتأمين الزراعي في وجه صغار المزارعين والرعاة، ليصلهم اقل من 1 % من تمويل البنك الزراعي، الذي فضل تمويل التجار وكبار المزارعين(شكل 8).[29]

شكل 6 : اجمالي النفق على البحث والتطوير الزراعي كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الزراعي

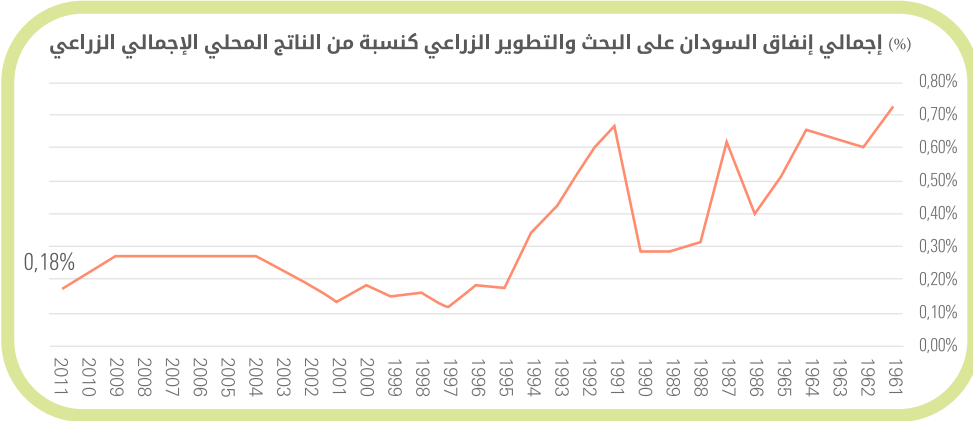

المصدر:(ASTI, 2022)

شكل 7: الفجوة الحالية في البذور المحسنة

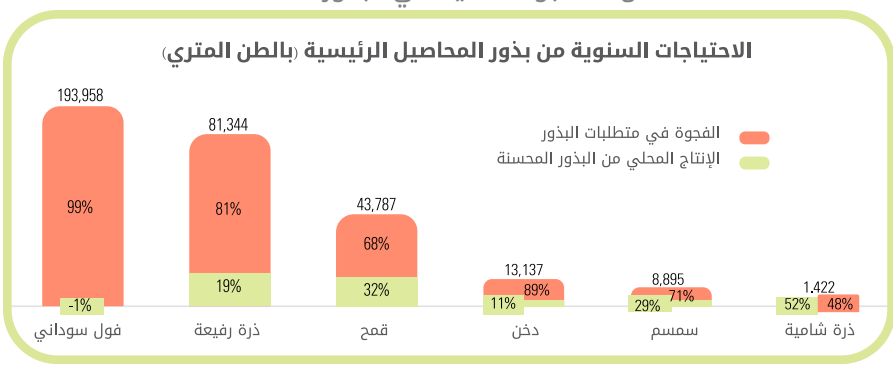

المصدر: (ALTA, 2021)

شكل 8: الفجوة الحالية في التمويل الزراعي

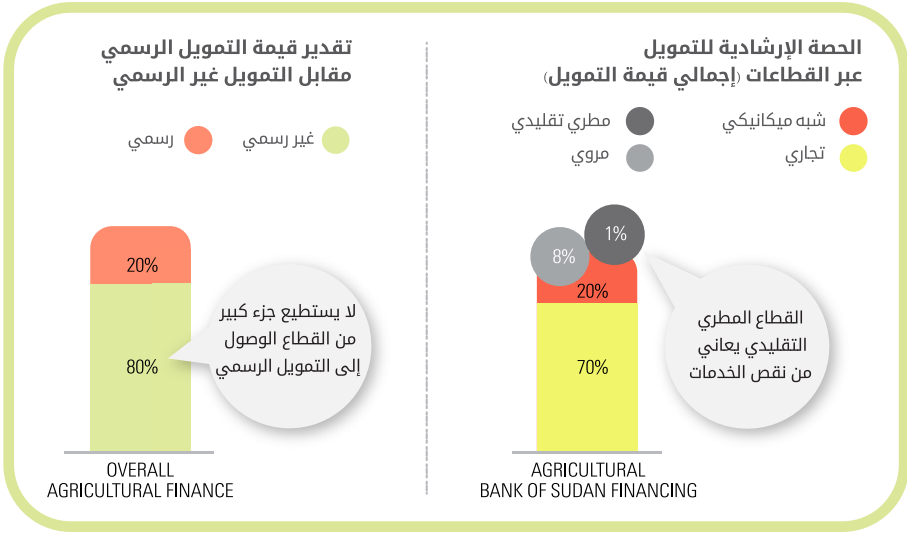

المصدر: (ALTA, 2021)

استدان المزارعون من التجار المحليين بأعلى أسعار الفائدة، وأعادوا زراعة ذات التقاوي على ذات الأرض لمواسم متعددة حتى تدهورت تركيبتها الجينية، وصارت عرضة للأمراض والآفات، وقلت قدرتها على تحمل الصدمات المناخية، فضعف إنتاجها. أما بالنسبة للماشية، فقد انتشرت الأوبئة الحيوانية ومن بينها طاعون المجترات الصغيرة، وجدري الأغنام والجمال، ومرض الخيول الافريقية، والجمرة الخبيثة في ظل تدهور الخدمات البيطرية وشح اللقاحات والأمصال؛ غطى إنتاج المعمل المركزي للأبحاث البيطرية 26 % فقط من حوجة البلاد من اللقاحات والأمصال في 2020 (شكل 9).[30]

شكل 9: الفجوة الحالية في انتاج الامصال وأنواع الأمصال المنتجة

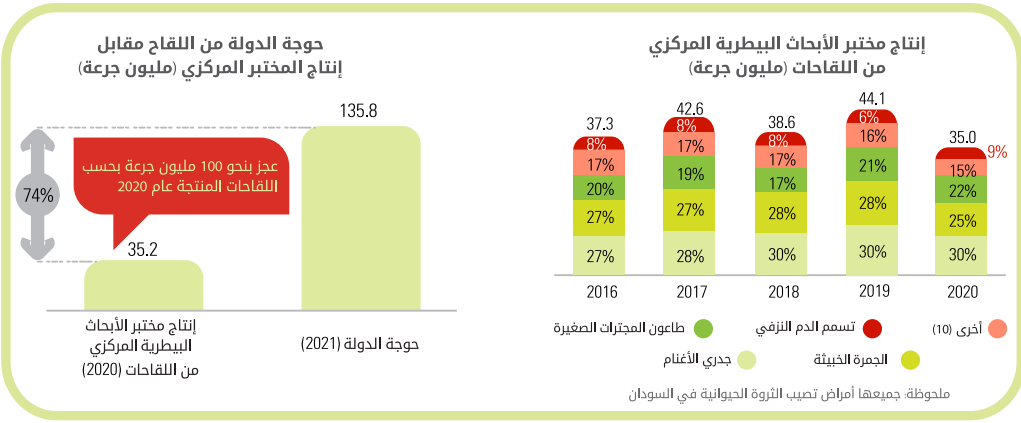

المصدر: (ALTA, 2021)

تركت الدولة مسألة البنية التحتية التخزينية للحبوب للمطاحن الخاصة التي بنت صوامعها في مدينة بورتسودان لتسهيل انسياب القمح المستورد، بسعة بلغت ما يكفي حاجة البلاد لمدة 69 يوم فقط، بينما مركزت الدولة مخزونها الاستراتيجي من الدخن والذرة الرفيعة شرقي البلاد أيضا في مدينة القضارف بسعة تكفي 20 يوم فقط من الاستهلاك الذي يكمن معظم غربي البلاد حيث الكثافة السكانية الأعلى.[31]

انخفضت عائدات العملية الزراعية لصغار المنتجين حتى بلغت 7 % من انتاج الفول السوداني في دارفور مقابل 110 % لمصدريه، و173 % لمصنعيه(شكل 10).[32]

شكل 10: النسب المئوية لعائد استثمار فاعلي سلسلة القيمة الزراعية

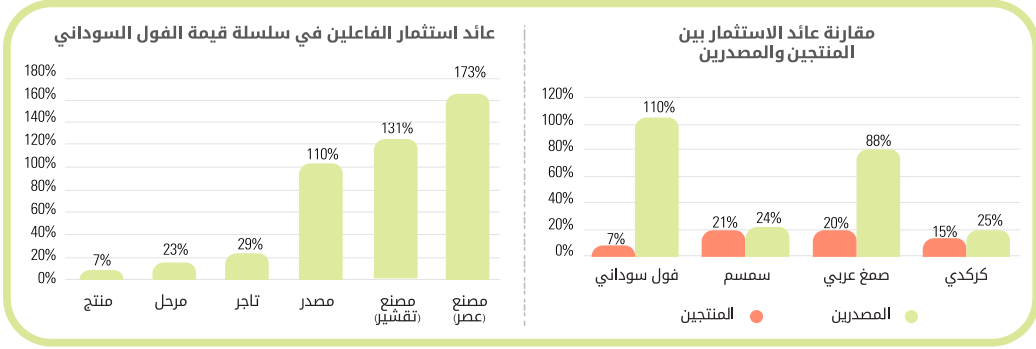

المصدر: (ILO, 2017).

ترك أهل الريف انتاج الغذاء، هربا من الجوع والمرض والاقتتال الأهلي. قصدوا تعدين الذهب، أو نزحوا إلى خارج السودان، أو دخلوا نحو الخرطوم، حيث مارسوا المهن الهامشية مقابل الغذاء وبعض الخدمات الأساسية. نمت الخرطوم حتى أوت قرابة ثلث سكان السودان، ووفرت لهم معظم سعراتهم الحرارية عبر القمح المستورد والمطحون في الخرطوم. كما مدت شبكات توزيع الدقيق والسكر نحو نقاط استخلاص الإنتاج الغذائي في الريف، حتى تعددت الأفران في قرى نائية لم يكن الخبز جزءا من مائدتها في الماضي القريب. بلغت كمية القمح المستورد ما يقارب 75 % من إجمالي القمح المستهلك بالبلاد في عام 2021.[33]

قابلت الدولة السودانية الموجات التضخمية في العملة، والتي بغت 400 % في 2021، بموجات تضخمية في المليشيات الريفية والقوات المسلحة كما أشارت تقديرات نشرة الميزان العسكري[34] (الشكل 11)، أو كما أطلق عليه ادوارد توماس و مجدي الجزولي «التكلفة الحقيقية للتقشف»، يوضح الزيادة المضطردة في القوات والتي لا تشمل الآلاف من جنود المليشيات المتمردة.

شكل 11: القوات العسكرية السودانية حسب الميزان العسكري (1982-2017)

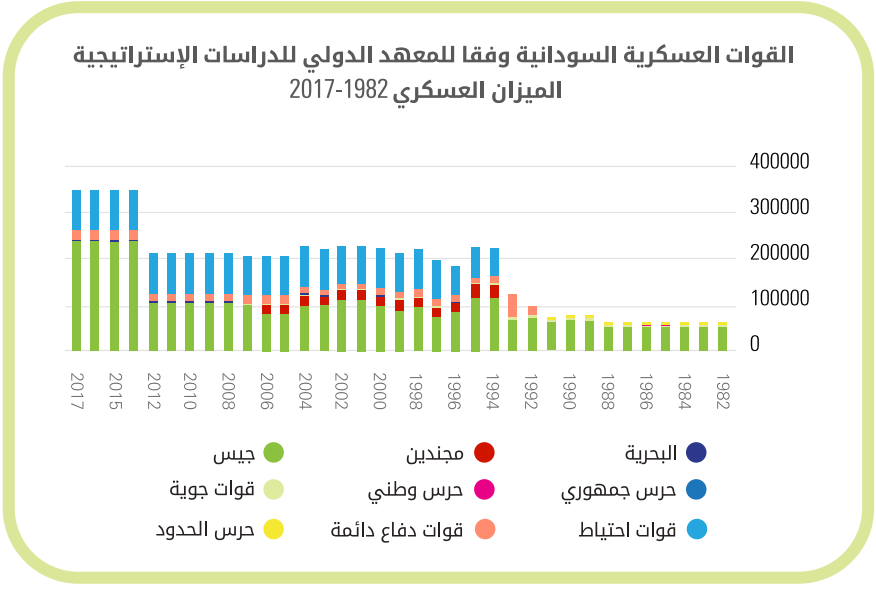

المصدر: (Thomas & El Gizouli, 2021)

سناريو يوم القيامة

فـار تنـور الدولـة السـودانية في صبـاح الخامـس عـشر مـن أبريـل عـام 2023 بنشـوب الاشـتباك المسـلح بـين القـوات المسـلحة السـودانية وميليشـيا الدعـم السريـع في وسـط العاصمـة الخرطـوم، وسرعـان مـا انتـشرت جغرافيـا القتـال لتشـمل الجنينـة في غـرب دارفـور، ونيـالا في جنـوب دارفـور، وزالينجـي في وسـط دارفـور، والفـاشر في شـمال دارفـور، والأبيـض في شـمال كردفـان، ولا زالـت سـاحة الحـرب تتمـدد.

دمـرت الحـرب في شـهرها الأول معظـم البنى التحتيـة الصناعيـة واللوجسـتية الغذائيـة في الخرطـوم. قصـف الطـيران الحـربي المبـاني السـكنية، والمستشـفيات، والمصانـع، والمـزارع، والمسـتودعات. ونهـب الجنـود المشـاة المخـازن، والبنـوك، والـشركات، والمـزارع، والعربـات، وأحرقـوا الأسـواق والسـجلات الحكوميـة. تـشرد العـمال والموظفـون، وتقطعـت سلاسـل الإمـداد؛ فتوقـف تصنيـع الغـذاء والأعـلاف والأدويـة البشريـة والحيوانيـة بالكامـل. كـما طالـت الاعتـداءات مؤسسـات الأمـم المتحـدة، حيث قتـل وجـرح عـدد مـن طاقـم عمـل برنامـج الغـذاء العالمـي في كبكابيـة بولايـة شـمال دارفـور أثنـاء تأديتهـم لمهامهـم،[35] ونهـب مجمـع البرنامـج الرئيـسي في الخرطـوم.[36]

اسـتمرت دائـرة الدمـار في الاتسـاع وبـدت آثارهـا الممتـدة أكـثر اتضاحـا. في الخرطـوم، حـكى عامـر عـلي الحـاج، احـد سـكان المدينـة مشـاهد مـن مـا بعـد 15 أفريـل بقولـه: انقطعـت الميـاه عـن معظـم المدينـة، وفرغـت المحـلات التجاريـة مـن المـواد الغذائيـة، وانحـسرت مصـادر الطاقـة بشـكل كبـير مـما دفـع النـاس لقطـع الأشـجار العطشـة واسـتخدامها لطهـي الطعـام. اختفـت نفايـات الطعـام مـن الشـوارع، ولوحظـت شراسـة الـكلاب، ومـوت الأغنـام، وهجـرة الطيـور مـع اشـتداد الجـوع والعطـش.[37] تضاعفـت أسـعار مدخـلات أعـلاف الماشـية، والدواجـن والأسـماك، واختفـت الأعـلاف المركـزة، والأدويـة، والخدمـات البيطريـة. بعـد شـهر واحـد مـن بدايـة الحـرب فقـد محمـد حيمـودي، أحـد منتجـي البيـض والدواجـن، 75 % مـن دجاجـه.[38] كـما عـانى مزارعـو الالبـان لإيجـاد سـوق لبضاعتهـم التـي هبطـت أسـعارها بشـكل حـاد. قصـف الطـيران الحـربي سـوق المويلـح مـا أدى إلى استشـهاد العـشرات مـن أهـل السـوق ونفـوق المئـات مـن الإبـل والأبقـار والضـأن داخـل المحاجـر،[39] واسـتمر الجنـود المشـاة في نهـب قطعـان الماشـية مـن الحظائـر والمـزارع كـما حـكى محمـد يـاسر، صاحـب حظـيرة خـراف، والـذي اضطـر مـن ضمـن مجموعـة لترحيـل قطعانهـم لولايـة الجزيـرة بعـد اشـتداد حمـلات النهـب عليهـم.[40]

خـارج الخرطـوم، انخفضـت أسـعار الخـضر والفواكـه المنتجـة في الجـروف والبسـاتين الريفيـة التـي كانـت تقصـد أسـواق الخرطوم عـادة. شـارك معتصـم الحـاج، أحـد صغـار مزارعـي الخـضر بمحليـة المفـازة بولايـة القضـارف، معضلتـه المتعلقـة بضبابيـة مصـير إنتاجـه مـن الطماطـم خصوصـا في غيـاب

سعات التخزين المبرد أو وسائل إضافة القيمة بغرض التخزين طويل الأمد.[41] أيضا لم يتمكن مزارعو القطاع المروي من إتمام حصادهم للقطن، والقمح، والبرسيم. وصف عبد الله مهدي، مدير مشروع إنتاج قمحي بالري محوري في الولاية الشمالية، المشهد كالتالي: انقطع الوقود وهرب عمال وحراس المشروع خوفا من الغارات المسلحة، فعبثت بالمحصول الرياح، والشمس، وماشية الرعاة، وشبعت الطيور التي اصطدت بعضا منها لتأمين حاجتي من الغذاء.[42]

لم تستطع بقية المدن والريف السوداني تحمل ضغط نازحي الخرطوم، فوزع برنامج الغذاء المعونات الغذائية في عدة نقاط ومنها لأول مرة في التاريخ ولاية الجزيرة مركز انتاج القمح السوداني.[43] وفي الأبيض، نهبت مخازن، وعربات، ومولدات أحد أكبر مراكز برنامج الغذاء في إفريقيا والتي تخدم دولتي السودان وجنوب السودان.[44] استمر دقيق الخرطوم ومنتجاته في الانحسار، فجاءت التقارير عن اضطرار بعض مزارعي دارفور لتناول تقاويهم قبل بداية الموسم الزراعي! امتد أثر الحرب إلى ما وراء الحدود ليشمل مدنا في جنوب السودان مثل فلج. حكت ولاء صلاح أنها شهدت استهلاك آخر شوالات دقيق الخرطوم أثناء مرورها بالمدينة في رحلة نزوحها نحو أوغندا عبر دولة جنوب سودان في الأسبوع الثالث من الحرب.[45] كما لوحظ خسارة محصول المحلب في ريف إدلب بتشاد 3 إضعاف قيمته نتيجة لانقطاع شبكات التصدير التي تمر عبر السودان.[46]

توشك الحرب حاليا أن تشكل تهديدا وجوديا للشعوب السودانية بتعطيلها بشكل كبير للموسم المطري المسؤول عن إنتاج معظم السعرات الحرارية المستهلكة في السودان. حضر عمال الزراعة جنبا إلى جنب مع أزمة السيولة، وغاب كل من التمويل، والمدخلات، والأدوات، والآليات.[47] كما شكا مزارعو القطاع المروي مشاكل توفر الوقود ووصول المياه نسبة لعدم نظافة قنوات الري.[48]

خاتمة: بذور السيادة

مبكرا عرفت الشعوب السودانية أن ما يفصل بينها وبين التحرر هو نقل التعاون الموجود أصلا في ثقافتها (النفير، والختة، والدفتر، والفزعة، والصندوق، وغيره) من فعل عفوي لفعل مؤسسي قادر على مقارعة تنظيم الاستعمار. ألهمت التنظيمات التعاونية في مصر المجتمعات الزراعية في المنطقة الشمالية من السودان فشرعوا في إنشاء شراكات تعاونية لتوفير الآليات الزراعية ووسائل الري الحديثة والأسمدة الكيميائية لمحاصيلهم غير النقدية. كانت ضربة البداية في عام 1937م بتسجيل أول تعاونية في الولاية الشمالية. انتشرت التعاونيات بعد ذلك وتنوعت أغراضها حتى ظهرت التعاونيات الاستهلاكية والخدمية نتيجة لضغط الحرب العالمية الثانية الذي واجه سكان المدن كنقص في السلع الغذائية. ارتفع الحراك التحرري وقتها واتخذ من التعاونيات إناء للمقاومة.[49] استمرت المقاومة تحفر في الجدار عبر الانتفاضات الشعبية المتتالية، والأشكال التنظيمية المختلفة، حتى جاءت ثورة ديسمبر وربطت بين نضالات الريف حيث الإنتاج والمدن حيث الاستهلاك، عبر صيغة لجان المقاومة.

الآن وفي عتمة الحرب، ثمت حقيقة واحدة لا يمكن انكارها. أكثر من قرن تحت قهر نظام الجوع والخوف لم تفسد بذرة التعاون الأصيلة في الشعوب السودانية التي ظلت طيلة تلك المدة في الخطوط الأمامية، في نفير طوارئ شعبي مستمر لتقديم المساعدة الممكنة وبعض المستحيلة. في استجابتهم الحالية للحرب انتشرت غرف الطوارئ حول السودان، مستعينة بالخبرة التنظيمية المتراكمة والتي تكثفت في ثورة ديسمبر. كما طوعت قدرا معتبرا من التكنولوجيا العصرية في حشد وتنظيم وإدارة الموارد والعمليات. أنشأت غرف الطوارئ مطابخا مركزية لتوفير الطعام والشراب للمحتاجين، وحرست الأحياء، وشغلت بعض المستشفيات، وعملت على تسكين النازحين، وصيانة شبكات الكهرباء ومحطات المياه، ونشرت التقارير الشفافة بلا من ولا أذى.

بينما تعددت المبادرات الرسمية المتعلقة ب «إنقاذ الموسم الزراعي الصيفي»، يعرف جميع صغار منتجي الغذاء من خبراتهم السابقة مع هذا الوصف أنها صيغة أخرى لإنقاذ كبار المزارعين، والتجار والشركات. على المستوى القاعدي، ارتفعت الأصوات التي تطالب بتحرير الغذاء من قبضة هؤلاء، فانتشرت مبادرات الزراعة والاكتفاء الذاتي المنزلية، وازداد انتظام صغار المنتجين والمرحلين والمستهلكين في صيغ تعاونية لتكسبهم قدرة تفاوضية أعلى في مواجهة شح الموارد وسطوة رأس المال التجاري.

تدور الحوارات الآن في الأوساط الثورية بين التنظيمات المختلفة من تعاونيات، ولجان مقاومة، وأجسام مطلبيه، ومراكز بحثية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وحتى الشركات المتوسطة والصغيرة بغرض خلق منصة عمل مشتركة تهدف

لتحريـر غـذاء السـكان مـن براثـن قـوى العـرض والطلـب لتحقـق السـيادة الغذائيـة. تهـدف العمليـة الجاريـة لتصميـم وهيكلـة تلـك المنصـة بنهـج عمـل لا مركـزي عابـر للحـدود، يقـوم بـإدارة مسـؤولياته أصحـاب الكفـاءة التقنيـة تحـت مراقبـة وتوجيـه جميـع المشـتركين.

يبقـى التسـاؤل، هـل تكفـي 125 عـام لإنبـات الصيغـة التنظيميـة التعاونيـة القـادرة عـلى مقارعـة نظـام سـوق الحبـوب الموحـد وهزيمتـه، وتغيـير النظـرة الأمنيـة للدولـة، إلى أخـرى تـرى الأمـن والسـلم المجتمعـي كنتيجـة لقضـاء حاجـات النـاس؟ أم ينجـح هـو في كسـب هـذه الجولـة أيضـا، ويعيـد إنتـاج نفسـه؟

المراجع

1. علي أموازي. 2023. تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على صغار منتجي-ات الغذاء بالمغرب. شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية

2. Serels. 2013. STARVATION AND THE STATE, Famine, Slavery, and Power in Sudan, 1883-1956

3. علي. تيسير. 1994. زراعة الجوع. مركز الدراسات السودانية. القاهرة

4. Serels. 2013. STARVATION AND THE STATE, Famine, Slavery, and Power in Sudan, 1883-1956

5. علي. تيسير. 1994. زراعة الجوع. مركز الدراسات السودانية. القاهرة

6. مجلس السيادة الانتقالي. 2021.
https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid0m2QVVsKQDc7VjUMXAz5RB-VESQEsHVTQNSKvbMNRNu9UHa4qeJMdNqSuC1ZcvCZ3el&id=104316004277265&mibextid=Nif5oz

7. علي. عبد القادر. 1990. من التبعية إلى التبعية: صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني. دار المستقبل العربي. القاهرة.

8. سليمان. محمد. 2006. السودان حروب الموارد والهوية. دار عزة للنشر. الخرطوم

9. مجدي. الجزولي. 2023.
https://stillsudan.blogspot.com/2023/03/blog-post.html?m=1&fbclid=IwAR2Y-zMW-zW3kHrR27FRqW8YZLFmF2maH8Bte_2NNs7pH5G_a7XoReWdBK-Y

10. World Bank. 2015. Sudan COUNTRY ECONOMIC MEMORANDUM Realizing the Potential for Diversified Development

11. Ministry of irrigation and Water Re المصدر s (MoIWR). 2021. SUDAN WATER SECTOR STRATEGY 2021-2031

12. World Bank. 2015. Sudan COUNTRY ECONOMIC MEMORANDUM Realizing the Potential for Diversified Development

13. FAO. June 2023. The Sudan: DIEM – Data in Emergencies situation overview – Ongoing conflict and emerging issues

14. World Bank. 2015. Sudan COUNTRY ECONOMIC MEMORANDUM Realizing the Potential for Diversified Development

15. World Bank. 2020. Sudan Agriculture Value Chain Analysis

16. المرجع السابق

17. Thomas & El Gizouli. 2021. "Creatures of the Deposed: Connecting Sudan's Rural and Urban Struggles". https://stillsudan.blogspot.com/2021/

18. المرجع السابق

19. المرجع السابق

20. FSC (Food Security Cluster). 2023. Sudan FSL Sector Meeting presentation. Rome.https://fscluster.org/sudan/document/sudan-fsl-sector-meeting-presentation

21. OCHA (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2022. Sudan: Humanitarian
Response Plan 2022. New York City, USA.https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-humanitarian-response-plan-2022-december-2021

22. FAO. 2023. The Sudan: DIEM – Data in Emergencies Monitoring brief, round 4 – Results and recommendations, April 2023. Rome.https://doi.org/10.4060/cc5313en

23. WFP. 2023b. Hunger set to hit record high in Sudan as fighting continues. In: WFP. Rome. https://www.wfp.org/news/hunger-set-hit-record-high-sudan-fighting-continues

24. FAO. 2023b. The Sudan: DIEM – Data in Emergencies Monitoring brief, round 4 – Results and recommendations, April 2023. Rome. https://doi.org/10.4060/cc5313en

25. FAO. 2023. Special report – 2022 FAO Crop and Food Supply Assessment Mission (CFSAM) to the Sudan. CFSAMs Special Reports, March 2023. Rome. https://doi.org/10.4060/cc5009en

26. FAO. 2023. The Sudan: DIEM – Data in Emergencies Monitoring brief, round 4 – Results and recommendations, April 2023. Rome.https://doi.org/10.4060/cc5313en

27. ASTI. 2022. TOTAL AGRICULTURAL R&D SPENDING (EXCL. PRIVATE FOR-PROFIT SECTOR). https://www.asti.cgiar.org/sudan?country=SDN

28. ALTA. 2021. Sudan Agriculture and Livestock Transformation Study - Ministry of Agriculture and Forestry. (2019). Sudan Seed Sector Study.

29. ALTA. 2021. Sudan Agriculture and Livestock Transformation Study-(Agriculture Bank of Sudan Annual Report 2017 – 2019, FAO 2019 Crop and Food Supply Assessment Mission (CFSAM) to the Sudan)

30. ALTA. 2021. Sudan Agriculture and Livestock Transformation Study – Potential Focus Areas

31. World Bank. 2015. Sudan COUNTRY ECONOMIC MEMORANDUM Realizing the Potential for Diversified Development

32. ILO. 2017. Natural Reالمصدر Management Project for Sustainable Livelihoods

33. FAO. 2021. Special Report – 2020 FAO Crop and Food Supply Assessment Mission (CFSAM) to the Republic of the Sudan. Rome. https://doi.org/10.4060/cb4159en

34. Thomas & El Gizouli. 2021. "Creatures of the Deposed: Connecting Sudan's Rural and Urban Struggles". https://stillsudan.blogspot.com/2021/

35. WFP. April 2023. https://www.wfp.org/news/statement-wfp-executive-director-developments-sudan

36. UN. May 2023. https://news.un.org/en/story/2023/05/1136447

37. عامر. علي الحاج. 2023.
https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid0P4aX2iT3sjZhWxc9cHHDz7jogyq3UYpH66zY8L7UrPrdihyBPuBwuxXPtBLhBHKcl&id=100056423047085&mibextid=Nif5oz

38. مقابلات. 2023. محمد. حيمودي، محمد علي. أصاحب مزارع دواجن

39. لجان مقاومة صالحة المركزية.2023.
https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid0WnfZW5vqn8dgm6eAgbZr2e7aBvf4w9AxHWvvnv3CryRNw2XXH5rSpacWoJzee4Xgl&id=100053253862082&mibextid=Nif5oz

40. مقابلة. 2023. محم.د ياسر. صاحب حظيرة بالخرطوم

41. مقابلة. 2023. معتصم. الحاج. صاحب بستان بولاية القضارف محلية المفازة

42. مقابلة. 2023. عبد الله. مهدي. مدير مشروع محاور زراعية في شمال السودان

43. WFP. 2023. https://twitter.com/WFP_Sudan/status/1658002497443692545?t=UQ-sf4cM4QqCVsXsjpl6eA&s=19

44. WFP. June 2023. https://www.wfp.org/news/statement-looting-humanitarian-warehouses-sudan

45. مقابلة. 2023. ولاء صلاح. نازحة من الحرب في السودان بأوغندا عن طريق دولة جنوب السودان

46. Orient-news. 2023. https://orient-news.net/ar/news_show/204095

47. مقابلة. 2023. رامي. نور. خبير تسويق زراعي نازح من الخرطوم بمدينة حلفا الجديدة بولاية كسلا

48. Alquds. 2023. https://tinyurl.com/4c3d7maf

49. UNDP. 2020. دليل الشبكة للتثقيف والتوعية في التعاونيات.

ملحق

(صور من امتفرقة من النظام الغذائي السوداني)

صغار مزارعين - محلية كلمندو - ريف الفاشر - ولاية شمال دارفور

سوق المويلح، أكبر أسواق المواشي بعد تعرضه للقصف

نازحين - معسكر خديجة - سنجة - ولاية سنار (مباحثات ادماج النازحين كصغار منتجين جدد في العملية الإنتاجية المحلية)

اضراب عمال مطاحن سيقا للغلال، أكبر مطاحن السودان، في 28 مايو 2019

مناهضة مزارعي شمال السودان لزيادة تعرفة الكهرباء واغلاقهم لشراع التصدير بالمتاريس بعيد انقلاب 25 أكتوبر 2021